البرنامج التدريبي	قانون الموارد البشرية القطري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٦
لغة البرنامج	العربية.
مدة البرنامج	١٢ ساعة
اهداف البرنامج	١- تحقيق الإلمام بالمهارات القانونية للقرارات الإدارية من حيث بنائها القانوني و لاسيما أن القرارات الإدارية غنية بالمفاهيم القانونية ذات التطبيق اليومي في حياة الإدارة العامة. ٢- تحقيق الإلمام بالمهارات القانونية المتعلقة بالتعامل مع أركان القرار الإداري، مما يمكن المتدرب من اتخاذ قرار إداري صحيح متوافق مع القانون. حتى يتسم عمل الإدارة بالمشروعية، ومن ثم بالدقة و النجاح. ٣- صعوبة إدراك الأسس القانونية التي يقوم عليها اتخاذ القرار الإداري، وذلك بسبب عدم تقنين هذه الأسس، والتي تتوقف عليها مشروعية القرار أو عدم مشروعيته. ٤- التعمق في الآليات القانونية لاتخاذ القرار الإداري من خلال ورش عمل تطبيقية على مدار الدورة.
محتويات البرنامج	<u>تتضمن المواضيع الرئيسية للبرنامج ما يلي:</u> ١- أركان القرار الإداري. ٢- النظام القانوني لصحة وبطلان القرارات الادارية و انعدامها. ٣- أنواع القرارات الإدارية. ٥- نفاذ القرار الإداري. ٦- تنفيذ القرار الإداري. ٧- إشكاليات التنفيذ الجبري وتطبيقاته في القانون القطري. ٨- وقف تنفيذ القرار الإداري. ٩- الجوانب القانونية و العملية للتظلم من القرارات الادارية.

مخرجات التعلم	بنهاية البرنامج، يكون المشاركين قادرين على : ١- اكتساب مهارات التمييز بين القرارات الإدارية الفردية و التنظيمية وكيفية استخدامها حسب الظروف المحيطة بالعمل الإداري. ٢- اكتساب المهارات القانونية اللازمة للتعامل مع حالات انقضاء القرارات الإدارية، ولاسيما عند سحبها أو إلغائها من قبل الإدارة ذاتها. ٣- اكتساب المهارات القانونية اللازمة للتعامل مع الأحكام القضائية التي تقضي بوقف تنفيذ القرارات الإدارية، أو إلغاؤها. ٤- اكتساب المهارات القانونية المتعلقة بالتعامل مع نفاذ وتنفيذ القرارات الادارية. ٥- اكتساب المهارات القانونية المتعلقة بصياغة القرارات الادارية، و اجراءاتها و أشكالها. ٦- اكتساب المهارات القانونية المتعلقة باكتشاف صحة و بطلان القرارات الادارية.
الفئة المستهدفة	١- في القطاع الحكومي: العاملون في الشؤون القانونية، و لاسيما مدراء الشؤون القانونية، و العاملون في مديريات الموارد البشرية، وكافة المدراء في المستويات الإدارية الحكومية العليا. ٢- في القطاع المهني: المحامون و المستشارون القانونيون. ٣- في القطاع الخاص: مدراء الشؤون القانونية و الخبراء القانونيون في الشركات التي لها علاقات قانونية مع الأطراف الحكومية.
المادة التدريبية / التكنولوجيا المستخدمة	١- الكراس المتضمن المادة العلمية. ٢- المحاضرات. ٣- التطبيقات العملية. ٤- استخدام وسائل العرض الالكتروني.